مجلة الأداء

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مخبر رأس المال البشري والأداء

ردمد: 2773 – 3181 العدد (2)، 2020

مخبر رأس المال البشري والأداء

Human Capital and Performance Laboratory

مجلة رأس المال البشري والأداء
العدد (2)

Performance Review
Number (2)

Performance Review

The Scientific Periodical Journal

of Human Capital and Performance Laboratory

ISSN: 2773 - 3181 **Number (2), 2020**

مخبر رأس المال البشري والأداء
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر3
ابراهيم سلطان شيبوط

العنوان: 2، شارع أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر.
الموقع الالكتروني: www.univ-alger3.dz/labos/hcpl
الهاتف/الفاكس: +213(0) 21.91.06.08

جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مجلة الأداء

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مخبر رأس المال البشري والأداء
العدد (02)، 2020

جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مخبر رأس المال البشري والأداء
مجلة الأداء

مجلـــــة علميـــــة دوريـــــة محكمـــــة

مدير المجلة: أ.د كيســـــرى مسعود

رئيس التحرير: د/ حسين زكريا

أعضاء هيئة التحرير:

د/مختار رحماني حكيمة
د/ جدي أسماء
د/أيت أوقاسي فتيحة
د/سكر كنزة
أ/سعيدي نبيهة

سكريتارية:

أ/علاق حنان
أ/ حميش كهينة

مقر سكريتارية المجلة:

مخبر رأس المال البشري والأداء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر3، دالي إبراهيم

البريد الالكتروني:perfreview.ua3@gmail.com

الموقع الالكتروني :./www.univ-alger3.dz/labos/hcpl

أعضاء الهيئـــة العلمـــيـــــــــــــــــــــــــــــــة	
أ.د أقاسم قادة	جامعة الجزائر 3
أ.د كيسرى مسعود	جامعة الجزائر 3
أ.د عبد الله علي	جامعة تمنراست
أ.د شبايكي سعدان	جامعة الجزائر 3
أ.د لخلف عثمان	المركز الجامعي تيبازة
أ.د بومدين يوسف	جامعة الجزائر 3
أ.د حشماوي محمد	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي- القليعة-
أ.د براق محمد	المدرسة العليا للتجارة - القليعة-
أ.د عولمي بسمة	جامعة برج باجي مختار عنابة
أ.د كواش خالد	جامعة الجزائر 3
أ.د سويسي عبد الوهاب	جامعة بومرداس
أ.د بوزيدة حميد	جامعة بومرداس
أ.د مغاري عبد الرحمن	جامعة بومرداس
أ.د زغدار أحمد	جامعة الجزائر 3
أ.د غول فرحات	جامعة الجزائر 3
أ.د فوضيل فارس	جامعة الجزائر 3
أ.د خالفي علي	جامعة الجزائر 3
أ.د زايد مراد	جامعة الجزائر 3
أ.د يرقي حسين	جامعة المدية
أ.د مجيطنة مسعود	جامعة الجزائر 3
أ.د عيساني نور الدين	جامعة الجزائر 2
أ.د ويصال أحمد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- تركيا -
أد. سكر فاطمة الزهراء	جامعة الجزائر 3
أ.د فلاح خلف علي الربيعي	جامعة المستنصرية - العراق-

أ.د حامد مولود علي الرك	جامعة صبراتة – ليبيا–
د. صافي عبد القادر	جامعة الجزائر 3
د. قديد فوزية	جامعة الجزائر 3
د. ياسف حسيبة	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي– القليعة –
د. بلمهدي طارق	جامعة الجزائر 3
د. موهوني مليكة	جامعة الجزائر 3
د. شيهاني سهام	جامعة الجزائر 3
د. بلحمري خيرة	جامعة المدية
د. العربي نعيمة	جامعة الجزائر 3
د. بوشعير لويزة	جامعة الجزائر 3
د. طاهري بشير	جامعة الجزائر 3
د. لعراب سارة	جامعة الجزائر 3
د. رياض مريم	المركز الجامعي تيبازة
د. بونيهي مريم	المركز الجامعي تيبازة
د. زروخي فيروز	جامعة الشلف
د. بركان أسماء	المركز الجامعي تيبازة
د احمد مخلوف	جامعة الأردنية – الأردن –

مجلة الأداء
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
العلوم الإنسانية والقانونية
تصدر عن مخبر رأس المال البشري والأداء بجامعة الجزائر3

قواعد النشر بالمجلة

تعد مجلة الأداء هي مالكة المادة العلمية المنشورة، وتحتفظ بكافة حقوق النشر في كافة الأبحاث التي تنشر فيها. وانتقال حقوق طبع ونشر محتويات الأعداد إلى المجلة يتم وفق البنود الآتية:

- تنشر مجلة الأداء الأبحاث الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، على أن يكون البحث المقدم للنشر لم ينشر أو قدم للنشر في مجلات أو ملتقيات أخرى.
- يرسل المقال المراد نشره بالمجلة إلكترونيا إلى رئاسة التحرير مرفوقا باسم الباحث أو الباحثين ودرجاتهم العلمية، وأماكن عملهم مع ذكر البريد المهني ومخبر الانتماء، ويتم إشعارهم إلكترونيا باستلامه.
- ضرورة استخدام نمط الاقتباس والتوثيق مع الأسلوب المعتمد من قبل APA.
- يجب إعطاء الملاحظات الواردة في قالب المجلة الأهمية القصوى خلال إعداد المقال، وكل المقالات الوارد التي تخالف الشروط سترفض شكلا دون مرورها على التقييم العلمي.
- تدرج البيانات والمعلومات غير الضرورية داخل النص في الملاحق، حيث تعطي توضيحات مهمة لفهم أكثر لما ورد في المقال.
- ضرورة إدراج التعهد في آخر المقال.
- لا تقل عدد صفحات المقال يقل عن 10 صفحات.
- يصبح البحث المنشور ملكا للمجلة ولا يجوز إعادة نشره في أماكن أخرى.
- تعبر المواد المنشورة عن أراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة أو الكلية.
- يمكن للمجلة أن تعدل في شكل المقالة دون المساس بمحتواها.
- يرسل المقال على البريد الإلكتروني perfreview.ua3@gmail.com

مجلة الأداء
مجلة علمية دورية محكمة
مخبر رأس المال البشري والأداء

العدد (2)،2020

الرقم	الفهرس			الصفحة
-	**الافتتاحـــــــــــية**			7
1	مغاري عبد الرحمان. كيسرى مسعود	جامعة بومرداس جامعة الجزائر3	دوافع تغيير العملة الوطنية وشروط النجاح - دراسة إمكانية لجوء الجزائر لتغيير الدينار الجزائر -	35-8
2	بن عمارة سماعيل	جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة	مواقع التواصل الاجتماعي كدعامة لتطبيق اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة	48 - 36
3	بونيهي مريم	المركز الجامعي تيبازة	الصيرفة الالكترونية ودورها في تسوية عمليات الدفع في ظل التجارة الالكترونية	59 - 49
4	تباني أمال سموم عائشة	جامعة الجزائر3	تقييم الاستثمار الأجنبي في الجزائر: من انعكاسات القاعدة 49/51 إلى أثر فيروس كوفيد 19 - دراسة حالة قطاع النقل -	76 – 60
5	Benhaddou Khedidja Soumeya Azzemou Rabia	Université Oran2	Impact du tourisme sur la création de l'emploi Tourism Impact on Job Creation	91 -77
6	AoudiaKahina .RadjefNacera	Centre universitaire de Tipaza	L'importance des infrastructures pour le développement du tourisme en Algérie	103 -92
7	RIAD Meriem AKHENAK Atmane	Centre universitaire de Tipaza	Modernisation du secteur du transport maritime: Acteurs, Enjeux et pratiques-Modèles Européen et latino-américain	123 - 104

تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:من انعكاسات القاعدة 49/51 إلى أثر فيروس كوفيد 19 دراسة حالة قطاع النقل

آمال تباني[1]، عائشة سمسوم[2]
1 جامعة الجزائر-3، الجزائر. tebani.amel@univ-alger3.dz
2 مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر-3، الجزائر. semssoum.aicha@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام:20 سبتمبر 2020/ تاريخ القبول: 13 نوفمبر 2020/ تاريخ النشر: ديسمبر 2020

الملخص:
سنتناول من خلال هذه الدراسة تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمناخ الذي ينشط فيه، ومدى تحقيقه للمعادلة رابح-رابح في ظل القاعدة 49/51، بالإضافة إلى أثر أزمة فيروس كوفيد-19 على هذه الاستثمارات. كما سنحاول تسليط الضوء على قطاع النقل باعتباره قطاعا إستراتيجيا في حاجة للمستثمر الأجنبي الذي يمكن له أن يحقق قفزة نوعية له من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به ارتباطا وثيقا كالتجارة والسياحة، وحتى الصناعة. وقد خلصنا من خلال دراستنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يفتقر إلى مناخ ملائم للأعمال خاصة فيما يتعلق باستقرار التشريع والتنظيمات، مما يتطلب تبني إصلاحات عميقة، في المقابل لا بد من تفعيل الرقابة على هذه الاستثمارات لمنع الاحتكار وكذا لضمان تنفيذ المستثمر الأجنبي لالتزاماته.
من أجل الإلمام بكل جوانب الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر ملاءمة لهذا الموضوع، مع دراسة حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع النقل وتحديدا مشروع ميناء الجزائر.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، قطاع النقل، القاعدة 49/51، فيروس كوفيد-19 ، مشروع ميناء الجزائر.
تصنيف JEL : L9، F21.

Abstract:
Through this study, we will address the evaluation of foreign direct investment (FDI) in Algeria, especially in the transport sector, and the extent to which it achieves the winner-winner equation under Rule 51/49, in addition to the impact of the Covid-19 virus crisis on these investments. We concluded that FDI in Algeria lacks a favorable climate for business, especially with regard to the stability of legislation and regulations, which requires the adoption of profound reforms, in exchange it is necessary to activate the control of these investments to prevent monopoly, as well as to ensure the foreign investor fulfills his obligations.
In order to get acquainted with all aspects of the study, the descriptive and analytical methods was adopted, with a study of the case of FDI in Algeria in the transport sector, specifically the Port of Algiers project.
Keywords: foreign direct investment, transport sector, Rule 51/49, Covid-19 virus, Port of Algiers project.

1. مقدمة:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر، إسهامًا كبيرًا في النمو الاقتصادي و تطوير البنية التحتية في الدول النامية، على الرغم من أن هذه الأخيرة تجد صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين الأجانب، اللذين مع ذلك، يدركون تماما وجود فرص كبيرة ومتنامية في الاقتصادات المنخفضة الدخل.

1 آمال تباني، sarahhamza2013@yahoo.fr

الجزائر وكغيرها من الدول النامية اهتمت كثيرا بجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات معينة على رأسها النقل وما ارتبط به من بنى تحتية، من أجل تنويع اقتصادها وبحثا عن الخبرة وحتى عن رؤوس الأموال. وقد استطاعت بفضل الاستقرار الأمني والإصلاحات الاقتصادية والبرامج الاستثمارية التي تبنتها وكذا انتعاش أسعار البترول في السواق العالمية أن تجتذب الكثير من نوايا الاستثمار، بعضها تجسد والبعض الآخر غيّر وجهته بسبب ترددها وتذبذب التشريع من فترة لأخرى، فمرة تعتبر المستثمر الأجنبي حليفا ومرة تراه خطرا على اقتصادها وعلى سيادتها، ما جعل المستثمرين يتخوفون ويبحثون عن ضمانات أكثر إقناعا. هذا علما أن الجزائر لا تستفيد من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، التي تتم عن طريق توظيف الأموال في الأسواق المالية لكونها لا تملك بورصة نشطة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، فبورصة الجزائر تتميز بقلة عدد المشاريع المسعرة وبطء التعاملات فيها، بالإضافة إلى كون المؤسسات المالية الأخرى لا تتمتع بسوق مالي مرن.

غير أن الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر والراجعة إلى تفشي جائحة فيروس كوفيد-19 وما صاحبه من إغلاق سواء على المستوى الوطني أو الدولي ضاعف من صعوبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فوباء كوفيد-19 يضع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بما فيها الجزائر، في مواجهة صعوبات جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) ، تضاف إلى مناخ الاستثمار غير الملائم والتوترات الجيوسياسية الإقليمية.

الإشكالية: على ضوء ما سبق يمكن بلورة الاشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للمعادلة رابح-رابح في ظل القاعدة 49/51 خاصة على مستوى قطاع النقل؟ وما تأثير فيروس كوفيد-19 على هذا النوع من الاستثمارات؟

الفرضية الرئيسية:

لمعالجة الإشكالية السابقة قمنا بتبني الفرضية الرئيسية التالية:

لقد كان للقاعدة 49/51 أثر سلبي على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سواء من ناحية جذب الإستثمارات الجديدة أو حتى من ناحية نشاط الإستثمارات القائمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وضعية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وأثر القاعدة 49/51، مع التركيز أكثر على قطاع النقل عن طريق دراسة مشروع ميناء الجزائر. وفي الأخير سنحاول تسليط الضوء على أثر أزمة فيروس كوفيد-19 على هذه الاستثمارات.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف وصف مختلف أبعاد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة للأسلوب التحليلي لدراسة أحد تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع النقل وهو مشروع ميناء الجزائر.

2. اشكالية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البنى التحتية لقطاع النقل في الجزائر

1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البنى التحتية لقطاع النقل

إن وجود بنية تحتية أساسية عالية الجودة، سواء في مجال الطاقة أو المياه أو النقل أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .ويسمح الحصول على خدمات البنية التحتية بتكلفة منخفضة إلى دعم النمو الصناعي، ويزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة، ويساعد في تخفيف الفقر، كما أنه عنصر حيوي يتسنى به تحقيق الأهداف التنموية للألفية للعديد من الدول النامية.

غير أن هذه الدول لا تزال تسجل فجوة كبيرة في البنى التحتية في العديد من القطاعات، وبغية تحقيق أهدافها في مجالي النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بيّن البنك العالمي (2008) حاجة هذه البلدان إلى استثمار ما بين 7 إلى 9 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا لإنشاء البنية التحتية وصيانتها، غير أن معدلات الاستثمار الفعلي أقل من ذلك بكثير، إذ تتراوح بين3 و4 في المئة . ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلا، يقدر العجز الحاصل في تمويل البنية التحتية بأكثر من 20 مليار دولار سنويًا، نفس الأمر نجده في كل من آسيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تعاني من فجوات مماثلة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد، 2010، صفحة 4).

إن القيود على الميزانية والقيود المالية والتقنية تجعل تطوير البنية التحتية من طرف الاستثمار المحلي العام والخاص تحديا يصعب التغلب عليه، لذا لجأت بلدان عديدة إلى الاستثمار الأجنبي نظرا للدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه في سد هذه الفجوة بالنظر إلى ما له من فرص أكبر في أغلب الأحيان في الوصول إلى التمويل والتكنولوجيات والمهارات .

وبينت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد شكل 28 % من مجموع الاستثمارات في قطاع البنية التحتية في البلدان النامية خلال الفترة 1996- 2008 ، في حين أن المستثمرين المحليين من القطاع المحلي شكلوا 23 %من مجموع تلك الاستثمارات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد، 2010). وتتمتع الشركات الأجنبية عادة بتكنولوجيات وخبرات متفوقة، وتحقق كذلك وفرة كبيرة في الحجم، كما أنها تملك قدرة أكبر على تعبئة الموارد المالية لتلبية الاحتياجات الضخمة من رأس المال لتنفيذ المشاريع الكبرى في قطاع البنية التحتية .

بالنسبة لقطاع النقل، هناك أمثلة عديدة ومتزايدة على الشراكات التي يدخل فيها شركاء أجانب في مختلف الدول النامية، نذكر منها إنشاء مرافئ للحاويات في مصر (بورسعيد، ومرسى علم)، وفي المغرب (طنجة البحر الأبيض المتوسط)، وتونس (راديس)، ومشاريع بناء وتشغيل ونقل في مجال المطارات في تونس (مطار النفيضة)، وفي أرمينيا (مطار وسكة حديد شراك)، وفي موزامبيق (ميناء مابوتو). وقامت هذه الدول، ضمن بلدان أخرى، بتحديث وتبسيط الأطر التنظيمية لديها خلال السنوات الماضية من أجل تيسير إنشاء المشاريع في إطار الشراكات مع المستثمرين الأجانب(UNCTAD, 2009b, p. 9) .

وهو نفس الحال بالنسبة للجزائر التي عرفت عدة مشاريع شراكة في قطاع النقل، نذكر منها مشروع ميترو الجزائر ومشروع ميناء الجزائر، هذا الأخيرسنتناوله بالدراسة والتقييم لاحقا.

غير أن واضعي السياسات يواجهون تحديات كبيرة في جذب المستثمرين وتنظيمه، كما أن الاستثمار الأجنبي في البنية التحتية ينطوي بدوره على مخاطر يجب التخفيف من حدتها من خلال سياسات مصممة تصميمًا جيدا تحقق التوازن بين مصالح المستثمرين ومصالح البلدان المضيفة وتكفل وضع ترتيبات يستفيد منها الطرفان.

2.2 قطاع النقل الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي في الجزائر

الجدول الموالي يبين بشكل مختصر القطاعات التي جذبت المستثمرين الأجانب خلال الفترة 2002-2017، مع بيان قيمها المالية ومناصب الشغل التي قامت بإنشائها:

الجدول 1: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	**26**	**2,89%**	**18 966**	**0,75%**	**2 407**	**1,80%**
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الإتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	**901**	**% 100**	**2 519 831**	**% 100**	**133 583**	**% 100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017، بيانات متوفرة على الموقع: www.andi.dz، تاريخ الإطلاع: (2020/06/28).

بيانات الجدول السابق تبين أن قطاعات الصناعة، البناء والخدمات على التوالي هي أكبر القطاعات استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بينما يحتل قطاع النقل المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع، والمرتبة السادسة من حيث القيمة، والخامسة من حيث مناصب الشغل المفتوحة، مما يعكس قلة استقطاب قطاع البنى التحتية للنقل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولعل السبب يعود إلى كون الاستثمار في هذا القطاع يتم عن طريق المناقصات التي تعلن عبرها الحكومة عن الرغبة في إنشاء المشاريع، وبالتالي فإنه لا يعتمد فقط على نية المستثمر الأجنبي بل يجب أن يسبقه نية من طرف الحكومة.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والقاعدة 49/51

سنتطرق فيما يلي للقاعدة 49/51 التي كان لها أثر كبير على كبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في كل القطاعات، كما أثرت أيضا على صورة الجزائر وعلى مكانتها الاقتصادية والدولية.

1.3 القاعدة 49/51: تاريخ طويل ذو سجال

كثيرا ما عمدت الحكومة الجزائرية إلى فرض تدابير تخص استثمار الأجانب في الجزائر، على رأسها اعتماد القاعدة الشهيرة 49/51 التي تعني ضرورة امتلاك الشريك الجزائري عمومي كان أو خاص، على نسبة 51 % من أصول الاستثمار المراد إقامته في الجزائر من طرف الأجانب، مع ضرورة إلتزام الشركات الأجنبية التي تريد الاستثمار في

الجزائر بإقامة شراكة مع مستثمرين محليين، وذلك كنوع من أنواع المحافظة على السيادة الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر الجزائر هذه القاعدة حق سيادي وقانوني يحق لها فرضه وممارسة سيادتها الاقتصادية في إطارها الجغرافي. غير أنه حسب دراسة قام بها البنك العالمي مؤخّرا والتي مسّت 99 بلدا، توصّلت إلى أنّ الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات.

الجدول الموالي يلخص النصوص القانونية التي تم بواسطتها تبني أو إلغاء القاعدة 49/51 في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا:

الجدول 2: القاعدة 49/51 عبر مختلف النصوص القانونية

العنوان	النص القانوني	القاعدة 49/51	ملاحظات
قانون الاستثمار1963	ق63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات (ج-ر53).	غير موجودة	-قانون موجه بصفة خاصة لرؤوس الأموال الأجنبية. -حرية الاستثمار الأجنبي من أجل المشاركة في بناء و تشييد الاقتصاد الوطني.مع إعطائهم ضمانات. - لم يطبق في الواقع، بسبب التأميمات.
قانون الاستثمار1966	ق66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 (ج-ر 80)	تكريس القاعدة	-إعطاء الأولوية للاستثمار المحلي. -تحديد مجال تدخل الاستثمار في قطاعين اقتصاديين (الصناعة والسياحة). -الشركات المختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة. -نص على إمكانية التأمين. -النزاعات تخضع للمحاكم والقانون الجزائري.
قانون الاستثمار1982	ق82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بالشركات المختلطة الاقتصاد (ج-ر 35).	تكريس القاعدة	-الشركات ذات الاقتصاد المختلط. -تحفظ من الاستثمار الأجنبي. - نص على إمكانية التأمين.
قانون الاستثمار1986	ق86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي يعدل ويتمم قانون 82-13	تكريس القاعدة	طرق جديدة لتسير الشركات المختلطة و بطريقة محفزة ومرنة. -تخفيف الرقابة على شركات الاقتصاد المخلط.
قانون النقد والقرض1990	ق90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 (ج-ر 39)	إلغاء شرط الشراكة	-حرية تحويل رؤوس الأموال. -النص لأول مرة على الضمانات الدولية الواردة في الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.
قانون الاستثمار1993	ق93-12 المرسوم التشريعي المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتضمن قانون الاستثمار (ج-ر 64)	إلغاء شرط الشراكة	-حرية الاستثمار + ضمانات. -إمكانية اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات. -إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI
قانون الاستثمار 2001	ق01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار (ج-ر 47)	إلغاء شرط الشراكة	-زيادة الحوافز الضريبية والجمركية. -إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.CNI -إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.ANDI

			-إنشاء الشباك الوحيد على المستوى اللامركزي.
قانون المالية التكميلي 2009	ق 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (ج-ر 44)	تكريس القاعدة	تكريس حق الشفعة والذي يمنح الحكومة الحق في اقتناء أسهم الشركات الأجنبية الناشطة بالسوق المحلية، عند اتخاذ أي قرار يقضي بتوقيف نشاطها.
قانون الاستثمار 2016	ق16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016	تكريس القاعدة	-الحفاظ على حق الشفعة للدولة.
قانون المالية 2020	ق19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 (ج-ر 81)	إلغاء القاعدة	إستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية (كالمحروقات والمناجم والصناعات العسكرية).

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من عدة قوانين للاستثمار والمالية.

الجدول السابق يبين عدم استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر، كما نلاحظ أن القاعدة 49/51 قد سحبت من قانون الاستثمار وأدرجت في قوانين المالية بداية من سنة 2009، وهذا الإجراء لا يساهم في استقرار الاستثمارات ولا يعطي إشارات مطمئنة للمستثمرين الأجانب ولا يخدم صورة الجزائر في التقارير الدولية، بل على العكس من ذلك يوحي بالتخبط وعدم اليقين.

للإشارة فإن قانون المالية لسنة 2020، بالإضافة إلى إلغاءه للقاعدة 49/51، فقد تراجع أيضا عن قيدين رئيسيين يتعلقان بسيولة الاستثمار الأجنبي المباشر (حق الشفعة والاسترجاع من قبل الدولة) والالتزام بالتمويل المحلي (إمكانية اللجوء إلى التمويل الأجنبي من المؤسسات المالية الإنمائية).(OCDE, 2020, p. 19)

2.3 تداعيات القاعدة 49/51 على الاقتصاد الوطني وعلى جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية

هذه القاعدة التي أعيد فرضها سنة 2009 سببت أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا قام قانون المالية لسنة 2020 بإلغائها وحصر تطبيقها في القطاعات الاستراتيجية فقط. وقد تسببت القاعدة 49/51 بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفّر الشريك المحلي الملائم أو الراغب في الإستثمار.كما عطّل سن هذه القاعدة مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي (جبار و لبيق، 2019، صفحة 202).

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه منذ اعتماد قاعدة الاستثمار الأجنبي 51/ 49 سنة 2009، سجلت الجزائر تراجعا كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالسنوات التي سبقتها، ففي وقت بلغت مشاريع الاستثمار الأجنبي 93 مشروعا استثماريا سنة 2007 تراجعت إلى 4 مشاريع فقط سنة اعتماد هذه القاعدة، واستمر نفور الأجانب عن الاستثمار بالجزائر، إذ لم تتجاوز مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 34 مشروعا خلال سنتي 2010 -2011 أي أقل من مجموع سنة واحدة قبل تطبيق هذه القاعدة وواصل منحى الاستثمارات الأجنبية بالجزائر التراجع إلى أدنى مستوياته وبقيت رغبات الاستثمار المعبر عنها مجرد أرقام تجاوزت أحيانا 10 ملايير دولار دون أن تجد طريقها للتجسيد. الشكل التالي يبين تراجع

تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ابتداء من سنة 2009 كنتيجة لفرض القاعدة 49/51.

الشكل 1: تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2004-2018).
الوحدة: مليون دولار أمريكي.

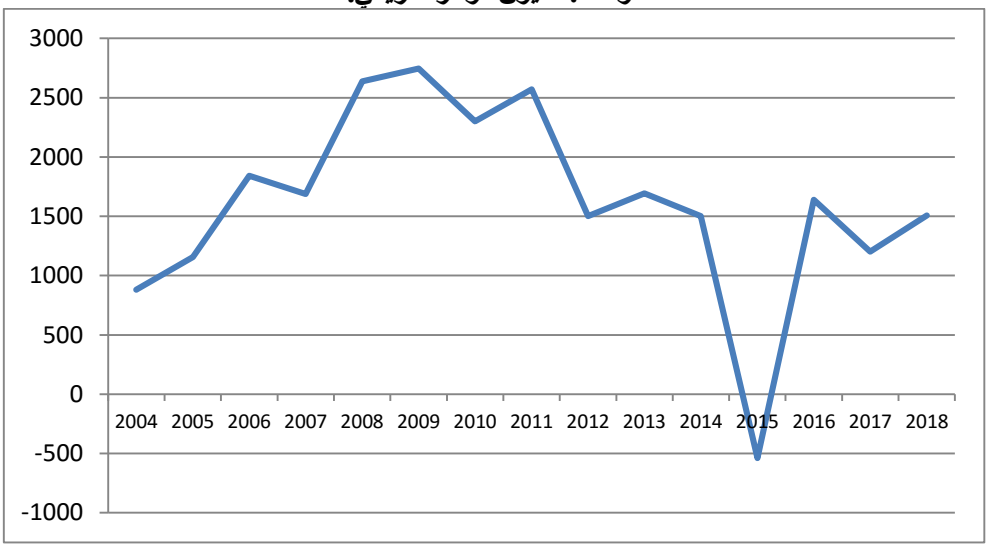

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx; Consulté le تاريخ الإطلاع: 2020/07/03

في نفس السياق، يبين الشكل الموالي الأثر السلبي لتبني القاعدة 49/51 على تصنيف الجزائر حسب المؤشر العام لبيئة الأعمال الذي تعده سنويا مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في تقريرها السنوي عن تيسير أداء الاعمال والذي يغطي 185 دولة:

الشكل 2: تراجع ترتيب الجزائر في المؤشر العام لبيئة الأعمال (2008–2016)

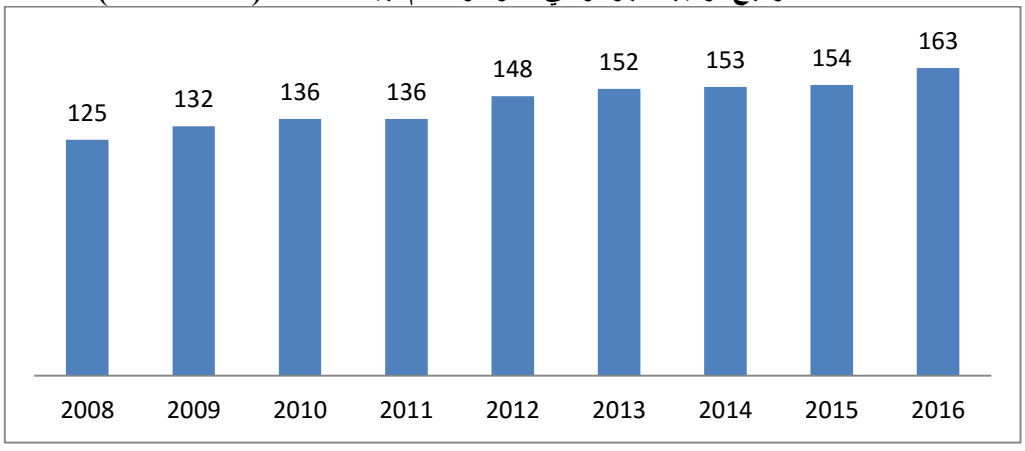

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير البنك العالمي Doing business لعدة سنوات (2008-2016).

4.تقييم تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الإمكانيات الهامة التي تتمتع بها الجزائر (الموقع الجغرافي، قطاعات الاستثمار غير مشبعة، سوق مفتوحة،...)، إلا أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تعد على الأصابع، وذلك بسبب مناخ الأعمال غير الملائم والذي يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات.

1.4 ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الجزائر لا تشكل بلدا مستقطبا للاستثمارات الأجنبية، إذ لا تمثل هذه الأخيرة سوى 1,42% من مجموع الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 (الجدول أدناه)، علما أن هذه النسبة أقل بكثير في الواقع، كون أغلب المستثمرين المحليين ينشطون في القطاع غير الرسمي.

الجدول 3: حصيلة الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2017.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017، بيانات متوفرة على الموقع: www.andi.dz ، تاريخ الإطلاع: (2020/06/28).

ولكن رغم أن عدد الاستثمارات الأجنبية ضئيلة مقارنة بالاستثمارات المحلية لكنها تتمتع بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في السوق الوطني، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تستطيع الشركات المحلية إنتاجها، أو استحواذها على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع، الأمر الذي يسمح لها بالتحكم في الأسعار (سنوسي و مراد بودية، 2014، صفحة 36)، ولذلك تتزايد المخاوف من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تعرض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة وضع سياسة لحماية بعض الصناعات الناشئة، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

رغم قلة الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر، إلا أن قيمتها المالية وكذا مساهمتها في خلق مناصب الشغل أكثر أهمية من نظيرتها المحلية. فالمشروع الواحد للاستثمار الأجنبي يساوي في المتوسط 14 مرة المشروع الخاص المحلي من حيث قيمة المشروع، كما أنه يخلق أكثر من 8 مرات عدد مناصب الشغل في القطاع الخاص المحلي، مثلما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 4 : قراءة مقارنة لمؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي.

نوع الاستثمار	القيمة المتوسطة للمشروع (القيمة\عدد المشاريع)	العدد المتوسط لمناصب الشغل للمشروع الواحد (عدد مناصب الشغل وعدد المشاريع)
الاستثمار المحلي	188,99	17,61
الاستثمار الأجنبي	2 796,70	148,26
المجموع	**226,15**	**19,47**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017، بيانات متوفرة على الموقع: www.andi.dz ، تاريخ الإطلاع: (2020/06/28).

يعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة مستوى التوظيف وكفاءته إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، إذ أن من أهم النتائج المتوقعة للاستثمار الأجنبي على الدول النامية هو معالجة أو التقليل من حدة أهم مشكل لديها ألا وهو البطالة، و بما أن الجزائر تعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا، بلغت 11,4 % سنة 2019 مع العلم أن 62,9 % منهم بطالون لفترة طويلة يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر(ONS, 2019, p. 20) ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد في حل هذا المشكل، خاصة إذا علمنا أنه من المتوقع أن تبلغ نسبة البطالة 15,78% سنة 2022 حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي(statista, 2020) .

2.4 تقييم مناخ الأعمال في الجزائر

إن الاستثمار الخاص في الجزائر سواء كان محليا أو أجنبيا ينشط في مناخ صعب وغير ملائم للفعل المقاولاتي، وهذا ما تبينه مختلف المؤشرات المعمول بها على المستوى العالمي والتي يقيّمها دوريا البنك العالمي في تقريره السنوي Doing Business. وفقا للطبعة 17 للتقرير والخاص بسنة 2020، حازت الجزائر على 48,6 نقطة من مجموع 100، وهي بهذا مصنفة في المركز 157 ضمن 190 دولة معنية بالتقرير، مسجلة بالتالي نفس الترتيب مقارنة بالسنة السابقة 2019.

حسب هذا التقرير دائما فإن النقاط التي حصلت عليها الجزائر فيما يخص تقييم التشريعات التي تمس 11 معيار لمناخ الأعمال، هي كالتالي:

الجدول 5: تقييم المؤشرات الاقتصادية لمناخ المقاولاتية في الجزائر 2018-2019

الميادين	2018		2019		2020	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
-إنشاء مؤسسة.	145	77,54	150	78,07	152	78,0
-الحصول على رخصة البناء.	146	58,89	129	63,28	121	65,3
-الربط بشبكة الكهرباء.	120	60,56	106	69,58	102	72,1
-نقل الملكية.	163	43,83	165	44,26	165	44,3
-الحصول على قرض.	177	10,00	178	10,00	181	10,0
-حماية المستثمرين الذين يشكلون الأقلية.	170	33,33	168	35,00	179	20,0
-دفع الضرائب والرسوم.	157	54,11	156	53,91	158	53,9
-التجارة الخارجية.	181	24,15	173	38,43	172	38,4
-إلزامية تنفيذ العقود.	103	55,49	112	54,78	113	54,8
-الإفلاس.	71	49,24	76	49,24	81	49,2
التقييم الإجمالي	**166**	**46,71**	**157**	**49,65**	**157**	**48,6**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير البنك العالمي Doing Business : Economy Profile Algeria ، لسنوات 2018، 2019 و 2020 . متوفرة على الرابط:
https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات المالية والمصرفية (مشكل التمويل) تشكل أكبر عائق أمام المستثمرين، إذ أن أدنى نقطة حصلت عليها الجزائر هي ما يتعلق بإجراءات الحصول على قرض (10 نقاط من أصل 100 لثلاث سنوات على التوالي، مما يدل على عدم إجراء السلطات لأي إصلاح للمنظومة المالية والمصرفية لحل مشكل التمويل)، تليها التجارة الخارجية وما تواجهه من معوقات سواء من ناحية التصدير أو حتى الاستيراد إذ تحصلت الجزائر على 24,15 نقطة سنة 2018 مع تسجيل تحسن طفيف سنة 2019 بـ38,43 نقطة، إضافة إلى ضعف الإجراءات المتعلقة بحماية المستثمرين الذين يشكلون أقلية، حيث تم تقييم هذه الإجراءات بـــــ 33,33 نقطة سنة 2018 مقابل تحسن طفيف سنة 2019 ب35 نقطة، ثم تراجعت بقوة سنة 2020 بـــــ 20 نقطة فقط.

تجدر الإشارة إلى أن التحسن الذي سجلته الجزائر سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، سواء فيما يتعلق بالنقطة الإجمالية أو الترتيب الإجمالي لم يكن مرده تحسن حقيقي في مناخ الاستثمار والمقاولاتية بقدر ما هو عائد للإجراءات الجديدة التي اتخذتها السلطات الجزائرية فيما يتعلق بمراجعة النظام الأساسي وتركيبة اللجنة المكلفة بالعمل والتنسيق مع البنك الدولي لصياغة هذه التقارير، حيث تم إدماج باحثين ومستشارين بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص الذين كانوا يشكلون سابقا الأعضاء الوحيدين المكونين للجنة. علما أن الجزائر وقعت سنة 2014 اتفاقية مع البنك الدولي للمرافقة التقنية بهدف تحسين وضعية الجزائر في الترتيب الذي تتضمنه تقارير Doing Business .

غير أن استعادة ثقة المستثمرين–خاصة الأجانب- ليس بالمهمة المستحيلة، إذ يلقي تقرير للبنك الدولي (World Bank Group 2020, 2020)الضوء على ما قد يتطلبه الأمر لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشير إلى أن 2400 من مديري الشركات التنفيذيين الذين شملهم استطلاع للرأي في 10 بلدان من أكبر بلدان الأسواق الناشئة أفادوا بأن انخفاض الضرائب، وانخفاض تكلفة الأيدي العاملة، والوصول إلى الموارد الطبيعية يُعد أقل أهمية لقراراتهم الاستثمارية من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووجود بيئة قانونية وتنظيمية يمكن التنبؤ بها، مما يدل على أن العوامل الرئيسية المؤثرة في قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر هي بيد الحكومات والسلطات الإدارية.

ويُعد تحسين الشفافية وتقليل السلطة التقديرية البيروقراطية خطوة أولى مهمة يجب أن تتخذها الحكومات في الاقتصادات النامية. ويمكن أن يجعل هذا الأمر آفاق أنشطة الأعمال أكثر قابلية للتنبؤ، وأقل خطرًا بالنسبة للشركات، كما يمكن للحكومات أن تعزز الشفافية عن طريق التشاور بانتظام مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

كما أن تركيز المشرع الجزائري على التحفيزات والامتيازات الجبائية والجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الوطنية، التي يطلق عليها مصطلح "المنوم الجبائي"، لكونها تعفي المؤسسات من الضرائب والرسوم لمدة محدودة وتجد المؤسسات نفسها بعد هذه المدة أمام ترسانة من الضرائب والرسوم، إما أن تؤديها أو تنسحب، وهذا ما قد يضر بالخزينة العمومية للدولة (QUADRI, 1997, p. 261).

5. دراسة حالة استثمار أجنبي مباشر في قطاع النقل في ظل القاعدة 49/51: مشروع ميناء الجزائر

قامت الجزائر، في إطار الشراكة مع المستثمر الأجنبي بعقد عدة مشاريع في قطاع النقل والبنى التحتية المرتبطة به، نذكر منها مشروع ميناء الجزائر الذي سنتناوله بالدراسة والتقييم فيما يلي:

1.5 الشراكة الجزائرية في مجال تسيير الموانئ التجارية

إن معظم الانشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، غير أن الارتفاع المستمر في معدل الحركة التجارية بالجزائر مقارنة مع ما كان عليه الوضع في السابق، لم يقابله تطور ملموس في الخدمات المقدمة على مستوى الموانئ في الجزائر، علما أن هذه الأخيرة تسير من طرف مجمع سوجيبور سابقا SOGEPORT (سيربور حاليا SERPORT) الذي يسيّر لوحده أحد عشر ميناءً على المستوى الوطني، ويمتلك صلاحيات موسّعة في مجال النقل البحري واللوجستيك.

هذا الوضع حال دون ارتفاع عدد السفن التي تتردد على الموانئ الجزائرية، بحيث اضطرت غالبيتها إلى تغيير وجهتها نحو موانئ الدول المجاورة للتفريغ، لتنقل فيما بعد البضاعة المستوردة على متن سفن صغيرة إلى الجزائر، وهي عملية لا تخدم الاقتصاد الوطني ولا المستهلك الجزائري الذي يتحمل فاتورة انحراف هذه السفن نحو الموانئ المجاورة وكذا فاتورة إعادة نقل البضائع من هذه الموانئ إلى الموانئ الوطنية(الماحي، 2017/2016، صفحة 96).

وفي إطار عصرنة الموانئ الجزائرية وإعادة تأهيلها، عقدت الحكومة الجزائرية مع مؤسسّة موانئ دبي العالمية، شراكة في مارس 2009 (علما أن المفاوضات باشرتها الشركتان منذ سنة 2006)، تحصّلت بموجبها المؤسسة الإماراتية على حقوق تسيير وإدارة مينائي الجزائر العاصمة وميناء جن جن بجيجل (الذي يقع على بعد 350 كلم إلى الشرق من الجزائر العاصمة) لمدّة ثلاثين (30) سنة، على أن يعاد توقيع اتفاق الشراكة مع المؤسسة الملحقة بميناء العاصمة كل سبع سنوات، وقد خصصت شركة موانئ دبي العالمية استثمارا أوليا للمشروع بلغ 84 مليون أورو أي ما يعادل 108 ملايين دولار على فترة تتراوح بين ثلاث إلى أربع سنوات.

مع العلم أن ميناء الجزائر العاصمة يتولى لوحده أكثر من 60% من العمليات التجارية الخارجية للجزائر، وميناء جن جن يعد من أكبر موانئ الجزائر ويقع بالطاهير في ولاية جيجل، قرب مطار فرحات عباس، وطاقته الاستيعابية 4.5 ملايين طن سنوياً، ويستجيب لكل التقنيات الحديثة في مجال النقل البحري. ويحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18.2 متراً، وهو موصول بأهم محاور الاتصالات، لا سيما المنفذ شمال جنوبي جيجل-سطيف، وخط السكك الحديدية، وهو ما يجعله المحور المفضل للنقل الأورو-أفريقي.

وقد تأسّست بموجب الاتفاق الموقع بين مؤسسة ميناء الجزائر وشركة دبي العالمية الشراكة المسمّاة "دبي ورد جزائر " تقوم بالتساوي 50 % لكل طرف، حيث تحدّد صلاحيات موانئ دبي العالمية، في نشاط تفريغ وشحن الحاويات فقط، بينما توكل إلى مؤسّسة ميناء

الجزائر مهمّة إدارة الميناء. يتمثل الهدف من هذه الشراكة في تجهيز الحاويات بميناء العاصمة وعصرنته، مع الرفع من الطاقة الاستيعابية للميناء التي تبلغ 500 ألف حاوية إلى حوالي 800 ألف حاوية، إلى جانب الاستثمار في تحديث الرافعات والمعدات وتوفير التدريب لتحسين الكفاءة والإنتاجية. ويؤكد الاتفاق أن "خدمات النقل ستتحسن بتوفير بواخر بحرية تجارية جديدة لخفض التكاليف الحالية، وإدخال ميناء العاصمة في شبكة النقل البحري الدولي ووفق المعايير الدولية"، بالإضافة إلى "توسيع نشاط الحاويات بميناء جن جن"(الذي أصبح اسمه موانئ دبي العالمية- جن جن).

2.5 فشل الشراكة الجزائرية-الإماراتية لمشروع ميناء الجزائر

لطالما وصفت شراكة مؤسسة ميناء الجزائر العاصمة مع موانئ دبي العالمية بالشراكة العقيمة مقارنة مع شراكة مؤسسات الموانئ الأخرى (شراكة مؤسسة ميناء بجاية مع شركة بورناك السنغافورية)، فشركة ميناء الجزائر العالمي لم تصل إلى الأرقام المحددة نتيجة ظروف مختلفة (الماحي، 2017/2016، صفحة 280).

كما أن الشراكة بين المتعامل العمومي والشريك الإماراتي، لم تحقّق أيّة إضافة نوعية وملموسة إلى الاقتصاد الوطني، بل على العكس من ذلك "فقد عرف نشاط الميناء ارتفاعًا في تكلفة الخدمات، إلى مستويات قياسية، ما انعكس سلبًا على الأسعار المواد الأساسية المستوردة التي عرفت ارتفاعًا هي الأخرى، زيادة إلى تكاليف إضافية على المتعاملين في مجال التصدير. علمًا أن التأخير والتباطؤ في عملية تفريغ وشحن الحاويات لا يزال قائمًا" (لالماس، 2019). بالإضافة إلى أن وضعية سوء تسيير هذه المؤسّسة، يكلّف خسائر باهضة من العملة الصعبة، تتحمّل الخزينة العمومية أعباءها المالية، فهي المكلّفة بدفع الخسائر الناتجة عن غرامات التأخير "سير بور"، وتكبّد زيادات في رسوم التخزين، والتي تقدر ما بين 10000 إلى 20000 دولار يوميًا.كما تواجه موانئ دبي العالمية في الجزائر العديد من الانتقادات، من طرف الشريك الاجتماعي، حيث انتقدت نقابة القطاع المتعامل الإمارات، بعدم الوفاء لدفتر الشروط المتّفق عليها، من تحفيز البنى التحتية، وتقليص الاكتظاظ في ساحة الحاويات والتأخير الإداري في الميناء، وشهد ميناء الجزائر عدة حركات احتجاجية، كان آخرها شهر فيفري 2019.

وقد عرف مشروع الشراكة هذا الكثير من الاحتجاجات على مستوى الموانئ خلال فترة المفاوضات 2007/2006 أي قبل انطلاقه، حيث عارض عمال الموانئ أي غزو للموانئ من قبل الخواص خاصة الأجانب، معتبرين أن "الاستراتيجية العالمية لموانئ دبي أبعد من أن تقتصر على تفريغ وشحن الحاويات". خاصة بالنظر إلى موقع الجزائر المحوري والمهم في البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها معبر اً إلى أوروبا شمالاً، وإلى الساحل الأفريقي جنوباً، وهو بحر متصل بالمحيط الأطلسي.

للإشارة، تدير موانئ دبي العالمية حول العالم 78 محطة بحرية، موزّعة على 50 دولة، تشمل 6 قارات، ولها عدة مشاريع مستقبلية، وتهدف الإمارات عبر شركة موانئ دبي، إلى فرض سيطرة استراتيجية، تسمح لها بالريادة في مجال التجارة الدولية، هدفها الوصول إلى موانئ الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سيطرتها على موانئ في القرن الافريقي في جيبوتي،

واليمن والصومال، وتعتبر الجزائر محورًا هامًا في الحوض المتوسّطي، كمعبر إلى أوروبا شمالًا، وإلى الساحل الأفريقي جنوبًا، وهو بحر متّصل بالمحيط الاطلسي.

كما تثير مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للسيطرة وإدارة عدد من أكبر وأهم الموانئ في القرن الإفريقي تساؤلات حول ما إذا كان الامر مجرد طموح اقتصادي لزيادة عائدات الدولة أم أن وراء هذا الطموح مشروع سياسي خفي.

6. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأزمة فيروس كوفيد-19

قبل أن نتطرق لأثر جائحة كورونا (فيروس كوفيد-19) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، سنستعرض أولا وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

1.6 تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية إثر جائحة كورونا

وفقاً لأحدث التوقعات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، فإن ظهور وانتشار الفيروس التاجي كوفيد-19 سيؤدي إلى "انخفاض كبير" في الاستثمار الأجنبي المباشر وأن يؤثر الركود المعلن على المدى القصير على اقتصادات كل دول العالم. وتشير تقديرات الأثر الاقتصادي أن تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية يمكن أن يكون ما بين (-30٪) إلى (-40٪) في 2020-2021 مقارنة مع سنة 2019". ومن المتوقع أن تأثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في البلدان النامية مثلما يحدث في الاقتصادات المتقدمة ، إن لم يكن أكثر. إذ تقدر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة أنه في عام 2020، ستشهد المنطقة العربية فقدان 45٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها (OCDE, 2020, p. 4).

أكثر القطاعات تأثراً هي تلك المرتبطة بالطاقة والمواد الأساسية (-208٪ في قطاع الطاقة ، خاصة مع الصدمة الإضافية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط). يليها قطاع النقل وشركات الطيران (-116٪)، ثم صناعة السيارات (-47٪). غير أنه في المقابل، من المتوقع أن تخلق الأزمة فرصًا جديدة للاستفادة من الاتجاهات العالمية ، مثل نقل وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. شريطة استمرار الإصلاحات الجارية، واعتماد استراتيجيات وتدابير جديدة تتكيف مع سياق ما بعد الوباء ، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي(OCDE, 2020, p. 1).

2.6 تأثر الجزائر بالفيروس كوفيد-19

منذ بداية ظهور فيروس كوفيد-19 في الجزائر وتفشيه، عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ عدة إجراءات للتصدي لانتشار الفيروس من بينها إغلاق المدارس والجامعات والمعاهد، تعليق بعض الأنشطة التجارية، وتسريح 50 % من موظفي الشركات في القطاعين العام والخاص، تنفيذ الحجر الجزئي، مع إغلاق جميع الحدود البرية، البحرية والجوية. وفي الشكل الموالي سنستعرض تطور عدد حالات الإصابات بالفيروس في الجزائر منذ ظهوره إلى غاية الأسبوع الأول من شهر جويلية.

الشكل 3: تطور عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في الجزائر منذ ظهوره إلى غاية 2020/07/07.

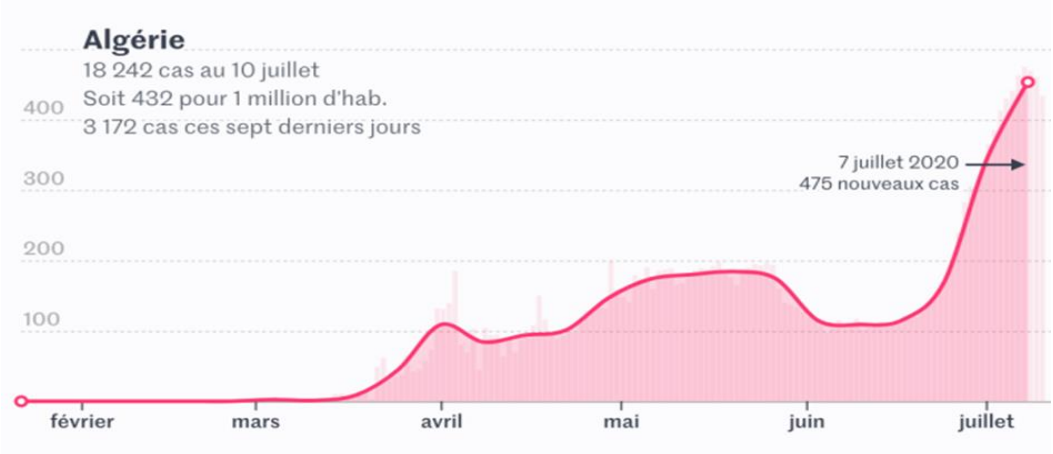

Source : Données de l'université américaine Johns-Hopkins, qui fait référence dans le suivi des infections dans le monde. Consulté le : (11/07/2020).

رغم أن بداية ظهور حالات الإصابة بالفيروس كوفيد-19 في الجزائر يعود إلى بداية شهر مارس الماضي، إلا أن الجزائر تعرف خلال شهري (جوان وجويلية) تسارعا كبيرا ليس له مثيل في عدد الإصابات، مما سيطيل عمر الأزمة ويبعد موعد الانفراج الاقتصادي.

3.6 تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر إثر جائحة كورونا

في تحليل تداعيات أزمة فيروس كوفيد-19، قسم الخبراء الاقتصاديون الدول المنتجة للنفط إلى أربع فئات، حسب قدرتها على احتواء انهيار أسعار الذهب الأسود:

- ← المجموعة الأولى: وهي الدول المصنفة "الدول القوية" لقدرتها على مقاومة التداعيات بفضل اقتصادها المتنوع أو صناديقها السيادية منها (الولايات المتحدة، كندا، النرويج والبرازيل)؛
- ← المجموعة الثانية : هي الدول التي تملك "شبكة وقائية"، ستتضرر من الأزمة، لكنها لن تدفع ثمنا اجتماعيا مرتفعا كالإمارات والكويت. بالإضافة إلى وضع كل من روسيا وأيضا السعودية ضمن هذه المجموعة رغم أن الأخيرة ستعاني أكثر من جيرانها الأغنياء؛
- ← المجموعة الثالثة: وهي الدول "المعرضة للخطر" وتشمل نيجيريا، وإيران، وأنغولا، وعُمان والإكوادور. ولكل دول هذه الفئة اعتباراتها السياسية والاقتصادية التي تجعلها في مهب ريح تقلبات أسواق النفط، ما سيضعها أمام معضلات تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي؛
- ← المجموعة الرابعة: وهي فئة الدول ذات "الوضع الكارثي" وتتضمن كل من الجزائر، ليبيا، فنزويلا، العراق وسوريا. وهي الدول التي تعيش صعوبات سياسية و/أو أمنية، وما لها من تداعيات اقتصادية ومالية، ففي هذه الدول حتى قبل الأزمة لم تكن إيرادات البترول كافية، لتمويل عجز الميزانية.

انطلاقا مما سبق، وبالنسبة لأثر جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، يمكن القول أن التراجع قد يكون أكثر حدة من النسب المتوقعة بالنسبة للدول العربية (-45٪) من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، نظرا للمشاكل الأخرى التي تعانيها الجزائر بسبب الأوضاع السياسية بالإضافة إلى أزمة انهيار أسعار البترول على المستوى العالمي (هبوط بـ 50٪ منذ بداية العام والأدنى منذ 2001) والتي لم تتضح بعد معالم انفراجها في الأفق. فأزمة تفشي فيروس كوفيد-19، ليست في الواقع سوى النقطة التي أفاضت الكأس، ذلك أنه حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، أدى وباء كوفيد-19 إلى تدهور التوقعات الاقتصادية للجزائر لعام 2020.

وبسبب تنفيذ الحجر الجزئي وانخفاض سعر المحروقات (برميل مزيج الصحراء دون 20 دولارًا أمريكيًا في مارس-أفريل 2020) من المتوقع أن يتسبب في انكماش الاقتصاد بنسبة - 5.2٪ في 2020، مع انخفاض في إنتاج المحروقات بنسبة 17.7٪، بينما النمو غير خارج المحروقات – الذي كان إيجابيًا منذ عام 2014 - سيسجل انخفاضا بنسبة 2.3 ٪.

بالنسبة لمؤشرات المالية العامة، يمكن أن يصل عجز الموازنة والحساب الجاري إلى - 20٪ و -18٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي وهما الأسوء في كل منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. بينما قد يصل الدين العام إلى 61٪ من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات النقد الأجنبي عند 36 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 (أو 8 أشهر من الواردات).

بالنسبة لمعدل البطالة فمن المتوقع أن يرتفع إلى 15,5 % والتضخم إلى 3,5% (بعدما كان سنة 2019 يقدر بـ 2,0%)، نتيجة لتراجع النمو الاقتصادي.

7. الخاتمة

رغم الإصلاحات وجهود التحفيز وإجراءات تهيئة مناخ الأعمال التي تبنتها الجزائر، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها تبقى ضعيفة من حيث القيمة والعدد، ولا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها من مساحة شاسعة وسوق كبير وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات الجاذبة للاستثمار، ويعكس حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر صورة المناخ الاستثماري السائد.

كما أنّ القاعدة 49/51 كان لها أثر معطل لمسار اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي دون أن تحقق حماية ناجعة للاقتصاد الجزائري والمؤسسات الوطنية، ذلك أن الشركات الأجنبية استطاعت التحايل على القاعدة 49/51 بسهولة بسبب فراغات وفجوات في التشريع الجزائري بسبب غياب آليات الرقابة. بالإضافة إلى سوء تسيير المشاريع وغياب تام للرقابة على الشركات الأجنبية التي لم تلتزم بدفاتر الشروط الموقعة بينها وبين الجزائر، كما هو الحال بالنسبة لمشروع تسيير ميناء الجزائر مع الشريك الإماراتي الذي لم يحقق النتائج المرجوة.

غير أن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر زادت تأزما، مع تفشي جائحة فيروس كوفيد-19 وما صاحبه من إغلاق سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مما يضاعف من الصعوبات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، خاصة مع توقع تراجع تدفقات

الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية بحوالي 45 %، ضف إلى ذلك مناخ الاستثمار غير الملائم والتوترات الجيوسياسية الإقليمية.

لذا يجب أن تكون أزمة كوفيد-19 فرصة لتسريع مسار الإصلاحات الاقتصادية والقانونية قصد ضمان الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الإقتراحات: من خلال النتائج السابقة يمكننا تقديم الإقتراحات التالية:

- السماح للمستثمر الأجنبي بأن يحوز نسبة المساهمة التي يشاء وحتى 100 % باستثناء القطاعات الإستراتيجية كقطاع الطاقة، مع إعطائه الحرية والضمانات للعمل والاستثمار ، وفي المقابل إلزامه بأن يعيد استثمار نسبة معينة من الأرباح في الجزائر.
- توفير القاعدة التشريعية والمؤسساتية اللازمة لإبرام وتنفيذ العقود مع المستثمر الأجنبي، ووضوح النصوص التعاقدية خاصة فيما تعلق بحالات النزاع وإنهاء العلاقة التعاقدية.
- ضمان تنفيذ المشاريع التي التزم بها المستثمر الأجنبي بفعالية وكفاءة، وذلك عن طريق تفعيل الرقابة ووضع آليات تمكن الوكالة الوطنية لترقية الاستمارات من القيام بمتابعة التنفيذ الحقيقي للمشاريع، نظرا لكونها حاليا مجرد هيئة لتسجيل نوايا الاستثمارات ومنح التسهيلات والإعفاءات ولا سلطة لها.
- إعداد دفاتر شروط مدروسة وصارمة تحدد حقوق وواجبات المستثمر الأجنبي بدقة ووضوح، مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال الإخلال ببنودها.

المراجع

-المراجع باللغة العربية:

1- الماحي, ف. ز. (2017/2016). الشراكة الميناائية: إمتياز نهائي الحاويات (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية, وهران: جامعة وهران-2

2- جبار, س., & لبيق, م. ش. (جانفي 2019). قاعدة الإستثمار الأجنبي 51-49 في الجزائر: بين إلزامية التبني والمطالبة بالتخلي. مجلة دراسات العدد الإقتصادي. المجلد 10. العدد 1

3- سنوسي, ب. ع., & مراد بودية, م. ج. (أفريل 2014). واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة. العدد 05.

4- لالماس, ا. (2019/09/25). الترا جزائر. متوفر على الموقع:https://ultraalgeria.ultrasawt.com ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/07

5- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد. (2010). زيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد ممكن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من أجل التنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

-المراجع باللغة الأجنبية:

6- OCDE. (2020, juin 4). L'INVESTISSEMENT DANS LA RÉGION MENA À L'HEURE DU COVID-19. Récupéré sur : www.oecd.org/coronavirus.

7- OCDE. (2020, juin 4). L'INVESTISSEMENT DANS LA RÉGION MENA À L'HEURE DU COVID-19. Récupéré sur : www.oecd.org/coronavirus.

8- ONS. (2019, mai). Activité, emploi & chômage. Récupéré sur : http://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf.

9- QUADRI, A. (1997). Attractivité et promotion des investissements directs étrangers. Paris: édition Paris.

10-Statista. (2020). Récupéré sur https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie./

11-UNCTAD.(2009b). Public and Private Partnerships for the Development of Infrastructure to Facilitate Trade and Transport.
12-World Bank Group 2020. (2020). Global Investment Competitiveness Report 2019/2020: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty. (Washington). Récupéré sur https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33808 License: CC BY 3.0 IGO.